دخول الحديث في الحديث

تأليف

دكتور/ سعيد محمد حمد مسفر المري

قاضي بالمحاكم الشرعية سابقاً

خبير الشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف

قطـــــر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونؤمن به، ونتوكل عليه، ونعوذ بـــالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلله فلا هادي له، ونشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

فهـــذا بحث مختصر في مصطلح يتكرر كثيراً في أقوال نقاد الحديث، وهـــو قـــولهم عند إعلالهم لبعض الأحاديث دخل لفلان حديث في حديث، أو إسناد في إسناد.

وهذا المصطلح لم أجد - في الحقيقة - ممن كتب في علوم الحديث من بين معناه أو الدواعي لقوله، ولم أجد من كلام النقاد في ذلك إلا بعض الأحكام بأنـــه قد دخل لفلان حديث في حديث، ومن ثم رأيت أن أحاول - مستعيناً بالله - تجلية هذا المصطلح من علوم الحديث، في ثلاثة مطالب.

المطلب الأول

المراد بدخول حديث في حديث

لمعرفة المراد بدخول حديث في حديث لابد من الكلام في هذا المصطلح من ثلاثة جوانب؛

الجانب الأول: في معنى هذا المصطلح

ظاهر اللفظ يدل على أنه خلل يقع فيه الراوي دون تعمد، جراء اشتباه حديث بحديث أو سبق نظر، أو نحو ذلك، فيركب إسناداً لمتن آخر.

وهذا الخلل عند النقاد قد يكون سببه الوهم في السمع أو الحفظ أو النقل من الكتابة، إلا أن أكثر وقوعه فيما أحسب يكون أثناء الكتابة، فقد قال البيهقي: "وقد يزل الصدوق فيما يكتبه، فيدخل له حديث في حديث، فيصير حديث روي بإسناد ضعيف مركبا على إسناد صحيح"(١).

الجانب الثاني: فيما يدرك به هذا الخلل

هذا النوع من الخلل كبعض أنواع الخلل في الروايات يدرك بالتفرد، والتفرد الذي يدرك به دخول الحديث في الحديث إما أن يكون مع المخالفة، وإما أن يكون مع الشهرة من وجه آخر.

غير أن بعض أهل العلم قد ينكر مجرد تفرد بعض الرواة بحديث ما، ولا يكون لديه دليل يدل على غلطه، فيلجأ حينئذٍ إلى التعليل بمثل هذا الغلط بمجرد الظن، ويقول حينئذٍ لعله دخل لفلان حديث في حديث.

الجانب الثالث: في خفاء هذا النوع من الخلل

هذا النوع من الخلل في الروايات يعتبر خللاً دقيقاً جداً، لا يدركه إلا النقاد الجهابذة، وذلك لأن وقوعه غالبا ما يكون بسبب الكتابة، كما أشار إلى

---

(١) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي ت(٤٥٨هـ): معرفة السنن والآثار، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١ص٣٠.

ذلــك البيهقــي، فيتركب إسناد على متن غير متنه، ولا يكون ثمة سببٌ يجعل الناقد يكتشف الغلط، كسلوك الجادة، والإدراج، ونحو ذلك.

وصور وقوعه تتعدد؛

فــتارة يكون الراوي قد كتب إسناد حديث أثناء السماع، ولتقصير ما، كتأخر في الكتابة، يفوته بسببها بعض ألفاظ الشيخ فيذكر الشيخ في أثناء كتابته حديثاً آخر، أو عدة أحاديث، فيكتب الراوي إثر ذلك الإسناد متن حديث آخر، وتــارة ينقل الراوي من كتاب شيخه سماعه منه، فيسبق نظره بعد كتابة السند إلى متن آخر.

قــال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه هشام بن إسماعيل عن محمــد بن شعيب بن شابور عن عبد الله بن العلاء بن زبر عن سالم عن أبيه عــن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى فترك آية، فلما انصرف قال: أفيكم أبي؟ فذكر الحديث.

قــال أبي: هذا وهم، دخل لهشام بن إسماعيل حديث في حديث، نظرت في بعض أصناف محمد بن شعيب فوجدت هذا الحديث رواه محمد بن شعيب عــن محمد بن يزيد البصري عن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي صلى الله علــيه وســلم صــلى فترك آية هكذا مرسلا، ورأيت بجنبه حديث عبد الله بن العــلاء عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن صلاة الليل، فقال: مثنى مثنى، فإذا خشيت الصبح.

فعلمت أنه سقط على هشام بن إسماعيل متن حديث عبد الله بن العلاء، وبقــي إسناده، وسقط إسناد حديث محمد بن يزيد البصري، فصار متن حديث

محمد بن يزيد البصري بإسناد حديث عبد الله بن العلاء بن زبر، وهذا حديث مشهور يرويه الناس عن هشام بن عروة"(١).

وتارة ينقل الراوي من أصوله حين إرادة التصنيف فيقع منه الخلل أثناء النقل، ولعله لذلك قال ابن معين: "من سمع من حماد بن سلمة الأصناف ففيها اختلاف، ومن سمع من حماد بن سلمة نسخاً فهو صحيح"(٢).

وذكر نحو ذلك يعقوب بن سفيان الفسوي في سليمان بن عبد الرحمن بن بنت شرحبيل الدمشقي(٣).

وتارة يحدث الراوي من كتاب نفسه، فإذا ابتدأ بإسناد حديث انتقل نظره إلى متن حديث آخر، فحدث به ولم يتنبه لذلك، إلا أن الخلل في هذه الصورة الأخيرة كثيراً ما يرجع عنه الراوي، لأنه يكتشفه بمجرد ما يحدث من أصله مرة أخرى، والأمثلة على ذلك كثيرة.

وأما الصور الأولى فإن الخلل فيها قد لا يدركه الراوي نفسه، إلا إذا تذاكر مع من كانوا معه في السماع، أو استثبت منهم، وقد لا يدركه الراوي إلا بعد فترة طويلة، عند تحديثه به، إذا علم أن الناس لا يتابعونه عليه، وقد لا يقنع بكونه خللاً اعتماداً على وجوده في أصله الذي سمع فيه أو نسخه من أصل الشيخ، أو أصوله القديمة، ولا يدرك أن الخلل قد صاحبه منذ ذلك الوقت المتقدم.

---

(١) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ت(٣٢٧هـ): علل الحديث، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ ج١ص٧٧.

(٢) المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف ت(٧٤٢هـ): تهذيب الكمال، تحقيق د.بشار عواد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ ج٧ ص ٢٦٢-٢٦٣ ذكره جازما بنسبة قوله إلى جعفر بن محمد بن أبي عثمان الطيالسي عن يحيى بن معين، وجعفر هذا ثقة.

(٣) الفسوي، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، ت(٢٧٧هـ): المعرفة والتاريخ، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م ج٢ص٢٤٥.

ومثل هذه الأخطاء يعسر إدراكها لعدم وجود أي قرينة تدل عليها سوى التفـــرد أو المخالفة، بل إن القرينة - في بعض الأحيان - قد تكون مؤيدة في ظاهر الأمر للراوي المخطئ.

وذلـــك كـــأن يروي أكثر من راوٍ حديثاً بسند مشهور، ويأتي راوٍ آخر فيـــروي الحديث بسند غير مشهور، أو سند يعسر حفظه، أو يدخل رجلاً بين شيخ وتلميذه المشهور بالرواية عنه.

ففـــي مـــثل هـــذه الحالة قد يظن الناظر في الروايتين أن الصواب مع الواحد المنفرد، لما اشتملت عليه روايته من احتمال مزيد الضبط، بينما حقيقة الأمـــر على خلاف ذلك، وإنما يكون وجهه أنه قد دخل للراوي المنفرد حديث في حديث.

وخفاء مثل هذا النوع من التعليل يكون أشد في الأحاديث التي ليس فيها خـــلاف على راوٍ أصلاً، ولذلك نجد كثيراً من النقاد إذا استنكر حديثاً ولم يدر وجه الغلط فيه يقول لعله دخل لراويه حديث في حديث.

المطلب الثاني

أمثلة على دخول حديث في حديث

والأمثلة على هذا النوع من الخلل في الروايات كثيرة جداً، منها ما يلي؛

١- المثال الأول: حديث أبي هريرة مرفوعاً: "إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده" متفق عليه.

هذا الحديث اشتهر عن جماعة من أصحاب أبي هريرة، منهم؛ الأعرج[١]، وأبو سلمة بن عبد الرحمن[٢]، وسعيد بن المسيب[٣]، وغيرهم.

---

(١) مالك، أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي ت(١٧٩هـ): الموطأ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر ج١ص٢١، وابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل الذهلي الشيباني، ت(٢٤١هـ): المسند، مؤسسة قرطبة، مصر، ج٢ص٤٦٥، والبخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي ت(٢٥٦هـ): الجامع الصحيح، إشراف محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، دار طوق النجاة، بيروت، ١٤٢٢هـ حديث رقم ١٦٢، والنيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري ت(٢٦١هـ): الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، حديث رقم ٢٧٨ وغيرهم من طرق عن أبي الزناد عن الأعرج به.

(٢) ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل الذهلي الشيباني، ت(٢٤١هـ): المسند، مؤسسة قرطبة، مصر ج٢ص٢٤١، ٢٥٩، ٣٤٨، ٣٨٢، والنيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري ت(٢٦١هـ): الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، حديث رقم ٢٧٨، والنسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، ت(٣٠٣هـ): السنن الصغرى، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، ط٢، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦هـ، ج١ص٦، ٩٩، وغيرهم من طرق عن الزهري ومحمد بن عمرو عن أبي سلمة به.

(٣) ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل الذهلي الشيباني، ت(٢٤١هـ): المسند، مؤسسة قرطبة، مصر ج٢ص٢٦٥، ٢٨٤ والنيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري ت(٢٦١هـ): الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، حديث رقم ٢٧٨، والنسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، ت(٣٠٣هـ): السنن الصغرى، تحقيق عبد الفتاح =

ورواه محمد بن عبد الله بن شيرويه عن إسحاق بن راهويه عن معاذ بن هشام عن أبيه عن مطر الوراق عن دخيل بن أبي الخليل عن عكرمة عن ابن عباس عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه[1].

فالناظر في إسناد ابن شيرويه يعجب من تفرده به، فإنه من الأئمة الحفاظ أهل التصانيف[2]، وهو راوية مسند إسحاق بن راهويه، وقد روى الحديث هنا عن إسحاق بن راهويه، عن معاذ بن هشام الدستوائي عن هشام الدستوائي، ومكان هؤلاء من الحديث معلوم.

فهذا الحديث الذي رواه ابن شيرويه غريب بهذا الإسناد جداً، ووجه الغرابة تعود إلى ثلاثة أمور؛

الأول: أن الإسناد ليس له نظير في الأسانيد، أعني قوله: مطر عن دخيل عن عكرمة عن ابن عباس عن أبي هريرة، فمثله لا يغلط فيه، ولا يأتي به إلا حافظ.

والثاني: استمرار التفرد به في الطبقات المتأخرة، وذلك أن التفرد به لم يقتصر على تفرد هشام الدستوائي عن مطر، بل استمر حتى تفرد به ابنه معاذ عنه، ثم ابن راهويه عن معاذ ثم ابن شيرويه عن ابن راهويه.

=أبي غدة، ط٢، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦هـ، ج١ص٢١٥ وغيرهم من طرق عن الزهري عن سعيد بن المسيب به، و الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة ت (٢٧٩هـ): سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، حديث رقم ٢٤، و ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني ت(٢٧٣هـ): سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، حديث رقم ٣٩٣ من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب معاً به.

(١) انظر الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي ت(٣٨٥هـ): العلل، تحقيق د.محفوظ الرحمن السلفي، ط١، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ، ج٧ص٢٦١.

(٢) انظر الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ت(٧٤٨هـ): سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، ط٩، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ، ج١٤ص١٦٦.

والثالث: وجود أصل لهذا الحديث عن أبي هريرة من رواية جماعة من مشاهير أصحابه، وذلك يقرب احتمال صحة أن يتفرد هشام بمثل رواية مطر، وذلـك لطول إسنادها وعدم شهرة رواتها، فإن الرواة لن يحرصوا على مثلها مع وجود روايات المشاهير.

فالناظـر إلـى مثل هذا الإسناد يعجب من تفرد ابن شيرويه بمثله، ولا يجد تفسيراً لذلك إلا أحد احتمالين؛

إمـا أن يكون ابن شيرويه قد ضبط هذا الحديث، ويكون الحديث حينئذٍ غريباً جداً، وهذا الاحتمال بعيد، لشدة التفرد.

وإمـا أن يكون ابن شيرويه قد وهم فيه، وهذا هو الأقرب، وأما التهمة بالوضع فليس ابن شيرويه من بابة ذلك.

وإذا كـان ابـن شيرويه قد وهم في هذا الحديث فلا وجه لوهمه إلا أن يكون قد دخل له حديث في حديث، لاستبعاد أن يأتي راوٍ في روايته بمثل هذا الإسناد الغريب توهماً.

غير أن القول بدخول حديث في حديث يفتقر إلى قرينة تدل على ذلك، وقـد بين الدارقطني تلك القرينة الدالة على ذلك الوهم بقوله: "يشبه أن يكون دخـل عليه حديث في حديث، لأن المعروف بهذا الإسناد حرف من كلام أبي هريرة موقوف"[1].

قال مقيده: هذه الرواية الموقوفة التي أشار إليه الدارقطني بهذا الإسناد لـم أجـد مـن أخـرجها، وإنما أشار إليها ابن أبي حاتم في كتابه بيان خطأ الـبخاري، وذلك أن البخاري قال في ترجمة دخيل بن أبي الخليل: "دخيل بن

(١) الدارقطنـي، أبـو الحـسن علـي بن عمر البغدادي ت(٣٨٥هـ): العلل، تحقيق د.محفوظ الرحمن السلفي، ط١، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ، ج٧ص٢٦١.

أبي الخليل أن أبا هريرة دفن قملة"[1]، فقال ابن أبي حاتم: "وإنما هو دخيل عن عكرمة عن ابن عباس أن أبا هريرة"[2].

فالقرينة التي استدل بها الدارقطني على أن ابن شيرويه قد دخل له حديث في حديث هي غرابة الحديث المرفوع الذي رواه ابن شيرويه بذلك الإسناد، وشهرة متن آخر به موقوف على أبي هريرة.

والتعليل بمثل هذا في العادة لا يكون إلا إذا كان الإسناد غريباً في نفسه، بمعنى أنه لا نظير له في الروايات أو يقل وجوده جداً، لأن تعدد المتون بسند واحد كثير كما تقدم، ولا إشكال فيه، وإنما الإشكال في ورود متنين أو ثلاثة بسند غريب في نفسه، إذا كان أحد المتنين غريب الرواية بمعنى أنه تفرد به راوٍ واحد.

فكأن ابن شيرويه عنده حديثان أحدهما مرفوع في غسل اليد، والآخر موقوف في دفن القملة، ولسبب ما تركب متن المرفوع على إسناد الموقوف، فحدث به على ذلك النحو.

هذا ولولا سعة حفظ الأئمة الذين حفظوا أن هذا الإسناد الغريب يروى به متن موقوف، ثم أشاروا إلى ذلك عند ورود هذا الإسناد بمتن آخر مرفوع لما علم الناظر في إسناد ابن شيرويه تفسير هذه الغرابة التي وقعت في روايته.

---

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي ت(٢٥٦هـ): التاريخ الكبير، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت، ج٣ص٢٥٣ سقط من المطبوع قوله (دفن قملة)، واستدراكها من كتاب ابن أبي حاتم.

(٢) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ت(٣٢٧هـ): بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه، ص ٣٢.

٢- المــثال الثاني: ما رواه محمد بن غالب بن حرب المعروف بتمتام عــن محمــد بن جعفر الوركاني عن حماد بن يحيى الأبح عن ابن عون عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين قال: "قيل: يا رسول الله، أسرع إليك الشيب؟، قال: شيبتني هود والواقعة وأخواتها"[١].

هــذا الحديث مما تفرد به تمتام، وهو إسناد لا بأس به، إلا أن قد انتقد على تمتام، من قبل غير واحد من النقاد.

قــال محمــد بــن الحسين السلمي (٤١٢هـ) في سؤالاته للدارقطني: "وسألته عن محمد بن غالب تمتام؟ فقال: ثقة، لكنه وهم في أحاديث، منها: أنه حــدث عن محمد بن جعفر الوركاني عن حماد بن يحيى الأبح عن ابن عون عــن ابن سيرين عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "شيبتني هود وأخواتها"[٢].

وذكــر الدارقطنــي أنه حين حدث بهذا الحديث أنكره عليه موسى بن هــارون وغيره، فأخرج أصله، وجاء إلى إسماعيل بن إسحاق القاضي فأوقفه عليه، فقال له إسماعيل: "ربما وقع على الناس الخطأ في الحداثة، ولو تركته لم يضرك، فقال: أنا لا أرجع عما في أصل كتابي"[٣].

---

(١) الزيلعــي، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، ت(٧٦٢هـ): تخريج الأحاديث والآثــار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ١٤١٤هـ ج٢ص١٤٩-١٥٠ عن ابن مردويه، و ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي، ت(٥٧١هـ): تاريخ دمشق، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بــن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م، ج٤ص١٧٥ من طريقين عن محمد بن غالب به، وقد نسب بعض أهل العلم إخراجه إلى الخطيب في تاريخ بغداد، ولم يكن أخرجه، وإنما ذكر سؤال السهمي للدارقطني عنه، وبعض الكلام في الحديث.

(٢) الدارقطنــي، أبــو الحــسن علي بن عمر البغدادي ت(٣٨٥هـ): سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي، تحقيق طلال سغيد آل حيان، ص٢٦.

(٣) المصدر السابق.

وقـــال الدرقطني في موضع آخر: "ثقة مجود، سمعت أبا سهل بن زياد يقول: سمعت موسى بن هارون يقول في حديث محمد بن غالب عن الوركاني عن حماد الأبح عن ابن عون عن ابن سيرين عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: هود وأخواتها، إنه حديث موضوع.

قـــال ابن زياد: فحضرنا مجلس إسماعيل القاضي، وموسى بن هارون عـــنده، والمجلس غاص بأهله، فدخل محمد بن غالب، فلما بصر به إسماعيل قال: إلي يا أبا جعفر إلي، ووسع له معه على السرير.

فلمـــا جلـــس أخـــرج كـــتاباً، وقال: أيها القاضي تأمله، وعرض عليه الحديث، وقال: أليس الجزء كله بخط واحد؟ قال: نعم، قال: هل ترى شيئاً على الحاشـــية؟، قال: لا، قال: أفترضى هذا الأصل؟ قال: إي والله، قال: فلم أوذى وينكـــر علي؟ فصاح موسى بن هارون، وقال: الحديث موضوع، قال: فرواه محمد بن غالب بحضرة القاضي وهو ساكت، وما زال القاضي يذكر من فضل محمد بن غالب وتقدمه"[(١)].

ووجـــه انـــتقاد هؤلاء الحفاظ لما تفرد به التمتام يرجع فيما أحسب إلى أربع قرائن؛

القـــرينة الأولـــى: تفـــرد التمـــتام بهذا الحديث، والتمتام من الطبقات المتأخرة، فهو من طبقة الشيخين البخاري ومسلم، وأهل هذه الطبقة يندر تفرد الإمام منهم بحديث صحيح.

---

(١) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ت(٧٤٨هـ): تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعـــلام، تحقـــيق: د. عمر عبد السلام تدمري، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، ج٢١ص٢٨٣- ٢٨٤.

القــرينة الثانــية: أن هذا الحديث قد اشتهر بسند آخر ضعيف وهو ما رواه حماد بن يحيى الأبح[1]، وأبو صخر حميد بن زياد[2]، ويروى عن عمرو بــن أبــي عمــرو[3]، ثلاثــتهم عــن يزيد بن أبان الرقاشي وهو ضعيف أو متروك[4]، عن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال له أصحابه: أسرع إليك الشيب، قال: "شيبتني هود وأخواتها من المفصل".

القــرينة الثالثة: أن سعيد بن منصور[5] وأحمد بن إبراهيم الموصلي[6] خالفــا التمــتام في روايته للحديث عن الوَركاني عن الأبح، وذلك أنهما رويا الحديث عن الأبح عن يزيد الرقاشي عن أنس.

القرينة الرابعة: أن هذا الإسناد الذي روى التمتام الحديث به، قد روي بــه متن آخر، وهو ما رواه أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي عن محمد بن

---

(١) الخراســاني، أبــو عــثمان ســعيد بن منصور الخراساني المروزي، ت(٢٢٧هــ): السنن، تحقــيق: د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، ط١، دار العصيمي، الرياض، ١٤١٤هــ، ج٥ص٣٧٠، وابــن عــدي، عــبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني ت(٣٦٥هــ): الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق يحيى مختار غزاوي، ط.١، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هــ، ج٢ص٢٤٧ من طريقين عنه.

(٢) ابــن ســعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري، ت(٢٣٠هــ): الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، ج١ص٤٣٦، من طريق صحيح عن أبي صخر به.

(٣)الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ت(٤٦٣هــ): المتفق والمفترق، ج٣ص١٤٢ بسند غير معروف عن عمرو هذا ولا أدري من هو.

(٤) انظر ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر ت(٨٥٢هــ): تهذيب التهذيب، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هــ، ١٩٨٤م، ج١١ص٢٧١-٢٧٢.

(٥) الخراساني، السنن، مصدر سابق ج٥ص٣٧٠ عنه.

(٦) ابن عدي، الكامل، مصدر سابق ج٢ص٢٤٧ من طريق شيخه أحمد بن علي بن المثنى عن أبي علي أحمد بن إبراهيم الموصلي عنه.

جعفر الوركاني عن حماد بن يحيى أبي بكر الأبح عن عبد الله بن عون[١] عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه و سلم قال: "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق"[٢]، والمتن مشهور عن عمران[٣].

فهذه القرائن الأربع تجعل الناظر في تفرد محمد بن غالب التمتام يجزم بوهمه في هذا الحديث الذي تفرد به، إذ يبعد جداً مع وجود هذه القرائن أن يكون عند الوركاني عن الأبح حديث لا يرويه عنه إلا التمتام مع أنه قد شاركه في إسناده متن آخر مشهور، وشاركه في متنه سند آخر مشهور، مما يدل على أن التمتام قد دخل له حديث في حديث، حيث أراد أن يحدث بحديث عمران فلما ساق الإسناد انتقل بصره إلى متن حديث أنس فركبه على إسناد حديث عمران.

وإنما قلت بأن التمتام دخل له حديث في حديث لأن القرائن المتقدم ذكرها تدل على أنه كان واهماً في تفرده عن الوركاني، وليس ثمة وجه لوهمه

---

(١) سقط ذكر عبد الله بن عون من الإسناد في المطبوع واستدركته من المصادر الأخرى، ومما جاء عقب الحديث حيث قال: "في الأصل حماد بن عون عن محمد بن سيرين وفي الفوائد حماد عن بن سيرين".

(٢) القضاعي، أبو عبدالله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي، ت(٤٥٤هـ): مسند الشهاب، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م، ج٢ص٥٥ من طريق أبي مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب عن البغوي به، وأبو مسلم الكاتب قد تكلم فيه بعضهم انظر الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ت(٤٦٣هـ): تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١ص٣٢٣، وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء، مصدر سابق ج١٦ص٥٥٩: "تفرد في الدنيا، وكان خاتمة من حدث عن البغوي، وابن أبي داود على لين فيه".

(٣) ابن حنبل، المسند، مصدر سابق ج٤ص٤٣٢، ج٥ص٦٦، ٦٧ وغيره من طرق عن عمران نحوه.

إلا أن يكون دخل له حديث في حديث، لأن الإسناد الذي أتى به ليس مشهوراً، فلا يأتي بمثله إلا حافظ أو من دخل له حديث في حديث.

وقد جزم بذلك الدارقطني حيث قال: "والصواب أن الوركاني حدث بهذا الإسناد عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وحدث على أثره عن حماد بن يحيى الأبح عن يزيد الرقاشي عن أنس أن النبي صلى الله عليه و سلم قال شيبتني هود فيشبه أن يكون التمتام كتب إسناد الأول ومتن الأخير وقرأه على الوركاني فلم يتنبه عليه"[1].

٣- المثال الثالث: ما رواه أبو عمر محمد بن العباس بن محمد بن حيويه عن محمد بن هارون بن حميد بن المجدر عن أحمد بن الحسن بن خراش عن شبابة عن شعبة عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم: "أنه سئل عن المسجد الذي أسس على التقوى فقال هو مسجدي هذا".

قال الخطيب: "هذا الحديث غريب جداً، تفرد به أبو عمر بن حيويه بهذا الإسناد، وقد حدثني أبو بكر البرقاني قال قال لي ابن حيويه إنه عرض هذا الحديث على أبي الحسين ابن مظفر واستغربه، وقال: ما كنت أظن هذا الحديث يصح"[2].

ووجه استنكار هذا الحديث يعود إلى قرينتين؛

---

(١) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي ت(٣٨٥هـ): سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، ص٧٦.

(٢) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق ج٤ص٧٩.

القــرينة الأولــى: أن ابن حيويه تفرد به، وهو من طبقة متأخرة جداً، ولذلك قال الخطيب غريب جداً.

والقــرينة الثانية: أنه قد اشتهر بهذا الإسناد حديث آخر، وهو ما رواه غيز واحد عن شبابة عن شعبة عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن أبي بن كعب: "أن النبي صلى الله عليه وسلم كواه"(١).

وإنما قلت بأن حديث كي أبي هو المشهور بهذا الإسناد بالنسبة للحديث الغريب، وإلا فإن حديث الكي هذا مستغرب أيضاً.

وذلك لأن شبابة جعله من مسند أبي، وإلا فإن المشهور كونه من مسند جابــر، ولــذلك قال الترمذي بعد إخراجه له: "هذا حديث غريب، وروى هذا الحــديث غير واحد عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كوى أبي بن كعب"(٢).

قال مقيده: وجه الاستغراب ليس في كون الإسناد مروياً به متنان، فإنه يــوجد الكثيــر من المتون التي تروى بإسناد واحد ولا تستنكر، كما تقدم ذكر ذلك، وإنما وجه الاستغراب أن هذا الإسناد أعني رواية جابر عن أبي بن كعب غريبة في الأصل، لا يكاد يوجد منها إلا حديث واحد.

فلما روي بذلك الإسناد الغريب حديث المسجد الذي أسس على التقوى، وتفــرد بــه راوٍ من الطبقات المتأخرة استغربه النقاد كأبي الحسين محمد بن مظفر الحافظ.

---

(١) ابــن حنــبل، المــسند، من زوائد عبدالله ج٥ص١١٥، وابن المظفر، أبو الحسين محمد بن المظفــر بن موسى بن عيسى البزاز البغدادي، ت(٣٧٩هــ): حديث شعبة، تحقيق: صالح عثمان اللحام، ط١، الدار العثمانية، عمّان، ١٤٢٤هــ، ٢٠٠٣م، ص٨٣ من طريقين عن شبابة به، وفي برنامج صخر أن الترمذي أخرجه، وليس هو في طبعة أحمد شاكر.

(٢) كذا في برنامج صخر، وليس في طبعة أحمد شاكر.

ولما كان هذا الإسناد قد اشتهر به متن آخر وهو رواية الكي كان وجود هـذين الأمـرين سبباً قوياً لأن يكون الراوي الذي تفرد بحديث المسجد الذي أسس على التقوى قد وهم في روايته ودخل له حديث في حديث.

كـأن يكون عند الراوي المتفرد حديث الكي بإسناد شبابة، وبعده حديث آخـر في المسجد الذي أسس على التقوى فركب إسناد الأول على متن الثاني توهماً بسبب سبق نظر أو نحو ذلك.

وقـد ذهـب إلى هذا المعنى البرقاني حيث قال: "أهاب أن يكون دخل حديث في حديث على أبى عمر أو من قبله، فإني لم أجده إلا عنده، وإنما هذا الإسناد أن النبي صلى الله عليه وسلم كوى أبياً"[١].

ووافقـه الخطـيب على ذلك إلا أنه رجح أن يكون الخطأ من غير ابن المجدر حيث قال: "قلت: وهذا القول صحيح، إلا أن أبا عمر بن حيويه قد توبع على روايته عن ابن المجدر"[٢]، ثم ذكر المتابعة.

---

(١) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق ج٤ص٧٩.

(٢) المصدر السابق.

المطلب الثالث

الفرق بين دخول

حديث في حديث وسلوك الجادة

سلوك الجادة نوع من أنواع الأخطاء التي يقع فيها الرواة، وهو خلل يعود إلى سبق الذهن، وصورته أن يكون عند الراوي عن شيخه حديث قد سمعه منه، فلا يتذكر إسناد شيخه لذلك الحديث، ويسبق إلى ذهنه عند التحديث إسناد آخر اشتهر شيخه برواية مجموعة من الأحاديث به، فيروي الحديث بذلك الإسناد المشهور، وقد لا يكون سلوك الجادة في إسناد كامل، بل قد يكون في شيخ الشيخ فقط، أو في رجلين فوقه، وكل ذلك يعد من أنواع القلب في الإسناد كما هو مقرر في علم المصطلح.

والفرق بين سلوك الجادة ودخول حديث في حديث يعود إلى أمرين؛

أ) الأمر الأول: أن سلوك الجادة لا يحكم به إلا مع وجود المخالفة على شيخ معين، بخلاف دخول حديث في حديث فإنه قد يدرك بقرينة المخالفة، وقد يدرك بقرينة شهرة الحديث من وجه آخر، وقد يدرك بمجرد التفرد إذا كان شديداً.

ب) الأمر الثاني: أن سلوك الجادة لا يحكم به إلا إذا كان غالب روايات الشيخ المختلف عليه هو أحد وجوه الاختلاف، فيحكم على ذلك الوجه بأن راويه قد سلك الجادة، وذلك كسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، وكهشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، فإن غالب رواية سهيل وهشام عن أبيهما، وغالب رواية أبي صالح عن أبي هريرة، وغالب رواية عروة بن الزبير عن عائشة.

أما إذا كان الشيخ مكثراً لا يعرف بإسناد معين كالزهري وأبي إسحاق السبيعي والأعمش وأضرابهم فإنه لا يوصف عنهم إسناد بأنه جادة، ومن ثم فإن التعليل بسلوك الجادة في الاختلاف عليهم غير وارد.

نعم قد تكون الرواية عن المكثر عن بعض شيوخه المعروفين أهون على الراوي من روايته عن شيوخ غير معروفين، فيرجح عند الاختلاف حينئذ الرواية عن غير المعروفين لصعوبة حفظها.

ثم إن الشيخ الذي يوصف إسناده بأنه جادة لا بد أن يكون من أهل الطبقات المتقدمة في الغالب، كطبقتي التابعين وأتباعهم، وأما من بعدهم فإن الغالب فيهم كثرة الشيوخ والأسانيد، لا سيما أصحاب المصنفات.

فإذا لم يتوفر هذان الأمران لم يوصف الإسناد بأنه جادة، ومن ثم لا يوصف من روى الحديث به بأنه سلك الجادة، وإنما يقال وهم، أو دخل له حديث في حديث أو نحو ذلك.

وخلاصة القول هو أن سلوك الجادة سبب لغلط الراوي في روايته، وأنه إنما يستدل عليه بقرينة المخالفة، ويحكم به إذا كان أحد وجوه الاختلاف مشهوراً، يسبق الذهن إلى الرواية به.

بخلاف دخول الحديث في الحديث، فإنه يدرك بالتفرد سواء مع المخالفة أم بدونها، ولا يحكم به إلا إذا كان الوجه الذي أخطأ فيه الراوي لا يسبق إليه الذهن، عكس سلوك الجادة.

ويمكن اختصار الفرق بينهما في أن سلوك الجادة سبق ذهن أو لسان، ودخول الحديث في الحديث سبق نظر أو سمع.

وقد رأيت من أهل العلم المعاصرين من يخلط بين النوعين، مع طول باعه في هذا الفن، فيصف سبب الغلط في حديث واحد بأن راويه قد سلك الجادة، ودخل له حديث في حديث، وهما في الحقيقة متباينان.

كحـــديث سويد بن سعيد الحدثاني عن مالك عن الزهري عن أنس بن مالك عن أبي بكر رضي الله عنه: "أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى جملا لأبي جهل"(١).

فإنـــه حـــديث اســـتنكره النقاد(٢)، لأن المشهور عن مالك روايته لهذا الحديث عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى جملا كان لأبي جهل بن هشام في حج أو عمرة"(٣) مرسلاً.

وقد ذهب البرقاني من النقاد إلى أن سبب الوهم في هذا الحديث دخول حديث في حديث، حيث قال: "هذا الحديث خطأ دخل حديث في حديث"(٤).

وإنمـــا قـــال البرقاني ذلك لأن الإسناد الذي روى به سويد هذا الحديث متـــصلاً ليس جادة بحيث نحمل الوهم فيه على سلوك الجادة، لأن مالكاً مكثر، له من الشيوخ الذين أكثر عنهم أناس غير الزهري، وأشهر أسانيده الذي يمكن أن يوصف بكونه جادة روايته عن نافع عن ابن عمر كما هو معلوم.

---

(١) الجرجانـــي، حمـــزة بـــن يوسف بن إبراهيم السهمي ت(٤٢٨هـــ): تاريخ جرجان، تحقيق د.محمـــد عـــبد المعـــيد، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠١هـــ، ص١١٤، و البيهقي، أحمد بن الحـــسين بن علي، ت(٤٥٨هـــ): السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكـــة المكرمة، ١٤١٤هـــ، والعزو إلى ترقيم دار المعارف الهندية الذي بالحواشي الجانبية، ج٥ ص٢٣٠، والخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق ج٤ص٨٣ من طريق سويد به.

(٢) انظـــر الدارقطنـــي، العلل، مصدر سابق ج١ص٢٢٦، و ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النمـــري، ت(٤٦٣هـــــ): التمهيد لما في الموطإ من المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى العلوي ومحمـــد عـــبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـــ، ج١٧ص٤١٣، والخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق ج١ص٣١٢، ج٤ص٨٣-٨٥.

(٣) ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق ج١٧ص٤١٣.

(٤) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق ج٤ص٨٣.

وكذا الزهري مكثر أيضاً، وليس له إسناد معين يمكن أن يوصف بكونه جـادة يـسبق اللسان أو الذهن إليه، على أن عنده من الأسانيد التي اشتهر بها غير روايته عن أنس، كالزهري عن سالم عن أبيه، أو عن عروة عن عائشة، أو عن أبي سلمة وغيره عن أبي هريرة، أو عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس، وكذلك الحال في أنس فإن روايته عن أبي بكر لا تعتبر جادة.

بيـنما مثل بهذا الحديث بعض النقاد المعاصرين على مسألة في علوم الحـديث ثم قال: "والخطأ الواقع في هذا الحديث؛ هو دخول حديث في حديث، كمـا قالـه البرقانـي، حيث أن المخطئ فيه أبدل إسناد هذا الحديث المرسل، بإسناد آخر متصل، سالكاً فيه الجادة".

قال مقيده: قد يكون قائل ذلك أراد بسلوك الجادة الوصل الذي وقع في حـديث سـويد، ووصل المرسل لا يكون من قبيل سلوك الجادة إلا إذا كانت روايـة التابعي الذي روي عنه الحديث مرسلا ترد عن ذلك الصحابي المعين كثيراً، وليس الحديث الذي نحن بصدده من ذاك القبيل.

وذلـك لأن الـراوي أبدل إسناد مالك المرسل عن عبد الله بن أبي بكر بإسناد آخر ليس هو أشهر أسانيد مالك، وهو مالك عن الزهري عن أنس، ولم يرو مالك في الموطإ بهذه الترجمة إلا خمسة أحاديث[1].

والخلاصة من هذا البحث أن معنى دخول الحديث في الحديث معنى دقيق جداً لا يقدم عليه إلا الحفاظ النقاد، وأن ثمة فرقاً بينه وبين سلوك الجادة، وهو أن دخول الحديث في الحديث يعتبر سبق نظر أو سمع، بينما سلوك الجادة يعتبر سبق لسان أو ذهن، والله الموفق للصواب.

---

(١) ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق (٦/١١٤).

فهرس المصادر والمراجع

١- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي ت(٢٥٦هـ): التاريخ الكبير، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت.

٢- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي ت(٢٥٦هـ): الجامع الصحيح، إشراف محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، دار طوق النجاة، بيروت، ١٤٢٢هـ.

٣- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، ت(٤٥٨هـ): السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ، والعزو إلى ترقيم دار المعارف الهندية الذي بالحواشي الجانبية.

٤- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي ت(٤٥٨هـ): معرفة السنن والآثار، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥- الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة ت(٢٧٩هـ): سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦- الجرجاني، حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي ت(٤٢٨هـ): تاريخ جرجان، تحقيق د.محمد عبد المعيد، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠١هـ.

٧- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ت(٣٢٧هـ): بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه.

٨- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ت(٣٢٧هـ): علل الحديث، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٩- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر ت(٨٥٢هـ): تهذيب التهذيب، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

١٠- ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل الذهلي الشيباني، ت(٢٤١هـ): المسند، مؤسسة قرطبة، مصر.

١١- الخراساني، أبو عثمان سعيد بن منصور الخراساني المروزي، ت(٢٢٧هـ): السنن، تحقيق: د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، ط١، دار العصيمي، الرياض، ١٤١٤هـ.

١٢- الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ت(٤٦٣هـ): تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٣- الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ت(٤٦٣هـ): المتفق والمفترق.

١٤- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي ت(٣٨٥هـ): سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي، تحقيق طلال سعيد آل حيان.

١٥- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي ت(٣٨٥هـ): سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

١٦- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي ت(٣٨٥هـ): العلل، تحقيق د.محفوظ الرحمن السلفي، ط١، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ.

١٧- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ت(٧٤٨هـ): تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمرى، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

١٨- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ت(٧٤٨هـ): سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، ط٩، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ.

١٩- الزيلعي، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، ت(٧٦٢هـ): تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ١٤١٤هـ. ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري، ت(٢٣٠هـ): الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت.

٢٠- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النمري، ت(٤٦٣هـ): التمهيد لما في الموطإ من المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ. ابن عدي، عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني ت(٣٦٥هـ): الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق يحيى مختار غزاوي، ط.١، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ.

٢١- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي، ت(٥٧١هـ): تاريخ دمشق، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.

٢٢- الفسوي، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، ت(٢٧٧هـ): المعرفة والتاريخ، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

٢٣- القضاعي، أبو عبدالله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي، ت(٤٥٤هـ): مسند الشهاب، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

٢٤- ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني ت(٢٧٣هـ): سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.

٢٥- مالك، أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي ت(١٧٩هـ): الموطأ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر.

٢٦- المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف ت(٧٤٢هـ): تهذيب الكمال، تحقيق د.بشار عواد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٢٧- ابن المظفر، أبو الحسين محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى البزاز البغدادي، ت(٣٧٩هـ): حديث شعبة، تحقيق: صالح عثمان اللحام، ط١، الدار العثمانية، عمّان، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٢٨- النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، ت(٣٠٣هـ): السنن الصغرى، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، ط٢، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦هـ.

٢٩- النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري ت(٢٦١هـ): الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.